

Distr.: General
6 November 2018
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والثلاثون
٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

موجز للورقات المقدمة من أصحاب المصلحة بشأن فييت نام* تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - المعلومات الأساسية

١ - أعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. وهو موجز لورقات معلومات مقدمة من ٧٧ جهة من الجهات صاحبة المصلحة^(١) إلى الاستعراض الدوري الشامل، وهو مقدّم في شكل موجز تقيّداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(٢) والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان^(٣)

٢ - أوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام بأن تصدق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وبأن تسحب تحفظاتها على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبأن تعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب وفقاً للمادتين ٢٠ و ٣٠ من الاتفاقية^(٤) وأوصت الورقة المشتركة ١٩^(٥) والورقة

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.



- المشتركة ٤ (٦) بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكولات الاختيارية الأخرى المتعلقة بالشكاوى وإجراء تقديم البلاغات.
- ٣ - وأوصت منظمة العفو الدولية بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، من خلال إنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة ومزودة بالموارد الكافية وفقاً للبروتوكول (٧).
- وأوصت منظمة العفو الدولية بالتصديق دون تحفظ على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (٨).
- ٤ - وأوصت الورقة المشتركة ٤ بالاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تلقي البلاغات الفردية (٩).
- ٥ - وأوصت الورقة المشتركة ٩ بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة بالتظلم والإبلاغ عن انتهاكات الحقوق المكفولة بهذه الاتفاقيات، وتنفيذ هذه الصكوك (١٠).
- ٦ - وأوصت الورقة المشتركة ٢ فيبث نام بأن تنضم إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (١١)، وبأن تصدق على الاتفاقية الإطارية لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة الإطارية بشأن أخلاقيات السياحة (١٢).
- ٧ - وأوصت الورقة المشتركة ١٨ فيبث نام بأن تنضم إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ (١٣).
- ٨ - وأوصت الورقة المشتركة ٩ (١٤) والورقة المشتركة ٤ (١٥) ومنظمة هيومن رايتس ووتش (١٦) بضمان حرية العمال في تكوين الجمعيات من خلال التصديق في أقرب وقت على الاتفاقية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (منظمة العمل الدولية، رقم ٨٧) والاتفاقية المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ (منظمة العمل الدولية، رقم ٩٨). وأوصت الورقة المشتركة ٧ بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ (١٧). كما أوصت الورقة المشتركة ١٤ فيبث نام بأن تصدق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء العمل الجبري (رقم ١٠٥)، وبشأن العمال المنزليين (رقم ١٨٩) (١٨).
- ٩ - وأوصت الورقة المشتركة ٩ بأن يطلب إلى الفريق العامل المعني بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إجراء استعراض لقطاع الإلكترونيات وبأن تتعاون فيبث نام مع منظمة العمل الدولية لإعداد تقارير بشأن المعلومات الصحية لعمال قطاع الإلكترونيات (١٩).
- ١٠ - وأوصت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (٢٠).
- ١١ - وأوصت الورقة المشتركة ١٢ (٢١) والورقة المشتركة ٤ (٢٢) والورقة المشتركة ١٥ (٢٣) بتوجيه دعوات دائمة إلى الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وأوصت منظمة العفو الدولية (٢٤) ومنظمة فريدوم ناو (٢٥) فيبث نام بأن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما

المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وأوصت الورقة المشتركة ٤ بتوجيه دعوات إلى المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة^(٢٦). ودعت الورقة المشتركة ١٣ الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية إلى زيارة فييت نام^(٢٧). وأوصت منظمة فريدوم ناو فييت نام بأن تدعو المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، إلى زيارة البلد^(٢٨). وأوصى التحالف الإنجيلي العالمي بدعوة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد إلى إجراء زيارة متابعة^(٢٩).

١٢ - وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام بأن تشجع الجهات الفاعلة غير الرسمية على التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، وأن تلتزم التعاون التقني من المفوضية السامية لحقوق الإنسان^(٣٠). وقدمت منظمة العفو الدولية توصية مماثلة^(٣١).

١٣ - ولاحظت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية مع التقدير أن فييت نام صادقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨^(٣٢).

باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان^(٣٣)

١٤ - أكدت الورقة المشتركة ١٥ عدم وجود مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في فييت نام، على الرغم من الالتزام بذلك حيال مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتوصيات المقدمة في هذا الصدد^(٣٤). وأوصت الورقة المشتركة ١٥^(٣٥) والورقة المشتركة ٤^(٣٦) بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

١٥ - وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام أيضاً بأن تعتمد خطة عمل وطنية شاملة بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة^(٣٧).

١٦ - ولاحظ المجتمع الهندي للتعاون الثقافي والصدقة أن دستور فييت نام ينص على ضمان كرامة الشعب الفيتنامي وعيشه في سلام، لكن أشار إلى استمرار وجود أوجه القصور في هذا الصدد^(٣٨). وأشارت الورقة المشتركة ١٥ إلى عدم وجود محكمة دستورية في فييت نام^(٣٩). ولاحظت لجنة السلام بفيت نام أن الدستور ينص على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين الفيتناميين، غير أن الحكومة تنتهك جميع الحقوق التي تخالف مصالحها^(٤٠). وأوصت هذه اللجنة بإنشاء هيئة دائمة ومستقلة لرصد حقوق الإنسان؛ وتعديل الدستور للسماح بإقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب^(٤١).

١٧ - وذكر اتحاد محامي فييت نام أن الدستور ينص على بناء دولة اشتراكية حيث يسود القانون وتضمن حقوق الإنسان وتحظى بالاعتراف والحماية^(٤٢).

١٨ - وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بمراجعة الدستور لضمان امتثاله للالتزامات فييت نام بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان^(٤٣).

١٩ - وذكرت الورقة المشتركة ١٠ أن الجمعية الوطنية لفيسيت نام سنت قانون المعتقد والدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي ينص، من ناحية، على توسيع الحيز المتاح لعمل المنظمات الدينية المسجلة، ومن ناحية أخرى، على فرض قيود إضافية على الأديان المستقلة غير المسجلة^(٤٤). وأوصى التحالف الإنجيلي العالمي بالسماح لجميع المجموعات الدينية غير المسجلة بأن تمارس بحرية حقها في حرية الدين أو المعتقد^(٤٥). وأوصت الورقة المشتركة ٧^(٤٦) والتحالف الإنجيلي العالمي^(٤٧) بتنقيح قانون المعتقد والدين، ولا سيما المادتين ٤٣ و ٤٥، بالنسبة للتحالف^(٤٨)، لضمان امتثاله المعايير الدولية ذات الصلة. وقدمت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة توصية مماثلة^(٤٩).

٢٠ - وأوصت الورقة المشتركة ٩ بأن يوضع وينفذ، بحلول عام ٢٠١٩، نموذج وطني لعقود العمل يراعي معايير منظمة العمل الدولية^(٥٠). وأوصت الورقة المشتركة ٧ بتنقيح قوانين العمل القائمة للاعتراف بالحق في حرية تكوين الجمعيات، وضمان العمل المستقل لل نقابات المستقلة^(٥١).

جيم - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

١ - المسائل المشتركة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز^(٥٢)

٢١ - وأوصت الورقة المشتركة ٥ باعتماد قانون لمكافحة التمييز وفقاً للمادة ١ من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتنقيح جميع القوانين واللوائح التمييزية كي تمثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان^(٥٣)؛ وتزويد ضحايا التمييز الجنساني وممثلهم بألية ميسرة لتقديم الشكاوى^(٥٤). وقدمت الورقة المشتركة ١٥ توصية مماثلة^(٥٥). وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بتنفيذ التوصية ١٤٣-٨٦ المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد الفئات الضعيفة^(٥٦).

٢٢ - ولاحظت الورقة المشتركة ٣ اتخاذ خطوات إيجابية بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين^(٥٧)، لكن لا يزال يتعين إجراء إصلاحات قانونية وسياسية في هذا الصدد^(٥٨). ولاحظ معهد الدراسات الخاصة بالمجتمع والاقتصاد والبيئة^(٥٩) والورقة المشتركة ١٥^(٦٠) أن مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يعاني من ضعف الاعتراف والتمييز والصعوبات فيما يتعلق بتعبئة الموارد. ويوجد الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل ووسائل الإعلام^(٦١). وأوصى معهد الدراسات الخاصة بالمجتمع والاقتصاد والبيئة^(٦٢) والورقة المشتركة ٣^(٦٣) فييت نام بأن تسنّ قوانين لمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وأوصت الورقة المشتركة ٦ فييت نام بأن تعتمد قوانين تنص على الاعتراف بحقوق مغايري الهوية الجنسانية/حاملي صفة الجنسين وإعمالها، وعلى إضفاء طابع قانوني على العمل الجنسي^(٦٤).

٢٣ - وقالت الورقة المشتركة ١٦ بأن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو يشاركون في سوق المخدرات يتعرضون للوصم والتهميش والملاحقة القضائية^(٦٥).

٢٤ - وأشارت رابطة الأشخاص المسنين في فييت نام إلى أن رئيس الوزراء اعتمد في آب/ أغسطس ٢٠١٦ مشروع توسيع نطاق النادي المشترك بين الأجيال من أجل المساعدة الذاتية، للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بغرض تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بخدمة الأشخاص المسنين^(٦٦).

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(٦٧)

٢٥ - أشارت الشبكة الوطنية للناشطين بالهند الصينية إلى أن الحرب خلفت حروباً كيميائية وغيرها من مخلفات الحرب التي لا تزال تؤثر في حياة الشعب الفيتنامي حتى اليوم. وقد أثر العامل البرتقالي في ما يتراوح بين ٣ إلى ٤,٨ ملايين فيتنامي وتسبب في تلوث أنحاء من البلاد^(٦٨). ولأحظت مؤسسة AIPF أن فييت نام من بين أكثر ٢٠ بلداً تلوثاً في العالم، مما يؤثر على صحة الأطفال وفرصهم المستقبلية في الحياة^(٦٩).

٢٦ - وأفادت منظمة العفو الدولية بأن الناشطين الاجتماعيين والبيئيين الذين نظموا حملات في أعقاب الكارثة البيئية لعام ٢٠١٦، استُهدفوا على وجه الخصوص، وأوصت بضمان إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في التقارير التي تتحدث عن استخدام الشرطة المفرط للقوة في هذا السياق^(٧٠). وأفادت الورقة المشتركة ١٩ بأن تقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون خطوة إلزامية في عملية تقييم جميع الاتفاقات التجارية والاستثمارية الدولية^(٧١).

٢٧ - وأشار مركز البحوث البيئية والمجتمعية إلى أنه نُشرت من خلال الصحافة والقنوات التلفزيونية الوطنية معلومات بشأن مكافحة تلوث المياه^(٧٢). وأفاد مركز الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها بأن فييت نام استحدثت بيئة مفتوحة لتلقي المعلومات من المواطنين والرد عليهم، لكن عملية التشاور بشأن مشاريع التنمية لا تعكس كما يجب رأي المجتمعات المحلية المتضررة^(٧٣).

٢٨ - وأشارت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية إلى أن الإصلاح القانوني يواصل تحرير بيئة الأعمال التجارية وتحسين النمو والإنتاجية والقدرة التنافسية^(٧٤).

٢ - الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه^(٧٥)

٢٩ - أعربت مؤسسة Reprieve عن بالغ القلق لأنه على الرغم من أن فييت نام ألغت عقوبة الإعدام على بعض الجرائم، فإنها ما زالت تطبق على جرائم تشمل حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وغير ذلك من الحقوق المعترف بها دولياً^(٧٦).

٣٠ - وذكرت منظمة العفو الدولية أن الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام لا تزال تُصنّف ضمن أسرار الدولة^(٧٧)، وأوصت بإلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم^(٧٨). وأفادت الورقة المشتركة ١٥ بأن عمليات تنفيذ عقوبة الإعدام ما زالت تتم بطريقة غير شفافة ودون حضور شهود مدنيين^(٧٩). وأوصى مختلف أصحاب المصلحة فييت نام بأن تفرض وقفاً اختيارياً على تنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام^(٨٠). وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام بأن تواصل خفض عدد الجرائم الموجبة لعقوبة الإعدام، ولا سيما الجرائم السياسية وغير العنيفة^(٨١). وأوصت الورقة المشتركة ١٦ بإسقاط الجرائم المتصلة بالمخدرات من قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام^(٨٢).

٣١ - وأعرب التحالف الفيتنامي لمناهضة التعذيب^(٨٣) والمنظمة التقدمية لفيتنام^(٨٤) عن قلقهما إزاء عدد حالات الوفاة إبان الاحتجاز لدى الشرطة. وأوصى التحالف الإنجيلي العالمي بتعيين لجنة مستقلة للتحقيق فيما يشتبه فيه من حالات التعذيب والمعاملة المهينة والوفيات أثناء الاحتجاز لدى الشرطة والاحتجاز^(٨٥).

٣٢ - وأفادت منظمة فرونت لاين ديفاندر بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يخضعون بعد إدانتهم والحكم عليهم لظروف قاسية في السجون، بما في ذلك تعرضهم للإيذاء اللفظي والتحرش والتهديدات. ولا يستجاب لطلبات تغيير الزنازة^(٨٦). وقدم مركز الدراسات التايلندي تعليقاً مماثلاً^(٨٧). وأوصت منظمة العفو الدولية^(٨٨) ومنظمة إغاثة اللاجئيين عبر البحر^(٨٩) ومنظمة التضامن المسيحي^(٩٠) وهيومن رايتس ووتش^(٩١) ومنظمة فريدوم ناو^(٩٢) والورقة المشتركة ١٢^(٩٣) فييت نام بأن تفرج فوراً ودون شروط عن جميع سجناء الضمير والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمدونين، والمعارضين الدينيين والسياسيين، والأشخاص المحتجزين أو المسجونين لمجرد ممارسة حقهم في التجمع السلمي.

٣٣ - وأوصت منظمة العفو الدولية بإنهاء ممارسة الحبس الانفرادي المطول والتأكد من توافق جميع التدابير التأديبية مع القانون الدولي والمعايير الدولية، بما في ذلك قواعد نيلسون مانديلا؛ وبوضع حد لممارسة الاحتجاز مع منع الاتصال؛ وبوضع حد لعمليات النقل العقابية لجميع المحتجزين والسجناء وبكفالة إيداع السجناء، قدر الإمكان، في سجون قريبة من منازلهم^(٩٤). وقدمت منظمة إغاثة اللاجئيين عبر البحر^(٩٥) والتحالف الفيتنامي لمناهضة التعذيب^(٩٦) بيانات مماثلة. وأفادت الورقة المشتركة ١٦ بأن السجناء يحصلون على خدمات محدودة جداً^(٩٧). وأعربت الورقة المشتركة ١٧ عن قلقها إزاء الظروف المعيشية السيئة للمحكومين بالإعدام، وغياب المراقبة المستقلة^(٩٨). وأوصت الورقة المشتركة ١٢ فييت نام بأن تتمثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وبأن تلغي السخرة وبأن تضع حداً لممارسات تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم^(٩٩). وقدمت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة^(١٠٠) والورقة المشتركة ٨^(١٠١) توصيات مماثلة.

٣٤ - وأشارت الورقة المشتركة ١٦ إلى وجود معلومات موثوقة عن اللجوء إلى المعاملة اللاإنسانية والمهينة والإيذاء البدني والسخرة في مراكز العلاج والتعليم والعمل الاجتماعي^(١٠٢) حيث يخضع "أفراد مدمنون"، بمن فيهم أطفال، للاحتجاز القسري لمدة تصل إلى سنتين^(١٠٣).

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون^(١٠٤)

٣٥ - لاحظت مؤسسة فييت نام للسلام والتنمية اعتماد الجمعية الوطنية لمجموعة متنوعة من القوانين (قانون العقوبات لعام ٢٠١٥، وقانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٥، والقانون المدني لعام ٢٠١٥، وقانون الإجراءات المدنية لعام ٢٠١٥، وقانون الصحافة، وقانون الوصول إلى المعلومات لعام ٢٠١٦، وقانون الاستفتاء لعام ٢٠١٥، وقانون المعتقد والدين، وما إلى ذلك)، بالتشاور مع المجتمع المدني^(١٠٥). وأوصت الورقة المشتركة ١٥ بتعديل قانون تنظيم محاكم الشعب لضمان استقلال النظام القضائي^(١٠٦). وأوصت الورقة المشتركة ٢٠ فييت نام بأن تكفل تمتع المحامين بالاستقلالية والسلامة على نحو كامل وحمائتهم حماية فعالة من أي شكل من أشكال الانتقام^(١٠٧).

٣٦ - وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بالسماح لجميع الأشخاص المحتجزين بالاستعانة بمحام فور إلقاء القبض عليهم^(١٠٨)؛ وبإنشاء لجنة مستقلة للنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة تعنى بقبول شكاوى عموم الناس ومراقبة وحدة المسؤولية المهنية للشرطة^(١٠٩).

٣٧ - وأفاد التحالف الفيتنامي لمناهضة التعذيب بأن الإطار القانوني يكفل الحماية من العنف والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، غير أن التستر والإفلات من العقاب يسودان على جميع مستويات الحكومة^(١١٠). وأوصت منظمة إغاثة اللاجئين عبر البحر^(١١١) التحالف الفيتنامي لمناهضة التعذيب^(١١٢) بالتحقيق مع جميع مرتكبي أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبملاحقتهم.

٣٨ - ولاحظت مؤسسة فييت نام للسلام والتنمية أن قانون الاحتجاز المؤقت والاحتجاز الاحتياطي ينص على حقوق للمحتجزين، بما في ذلك التقاؤهم بالأقارب والمحامين، وحصولهم على المعلومات، وتقديمهم الشكاوى، وتنديهم بأي انتهاك لأي لائحة تنظيمية بشأن الاحتجاز المؤقت. وينص على عدم السماح بأي عقوبة تنتهك حقوق المحتجزين. ويستفيد المحتجزون من التغطية الكاملة المتعلقة بالرعاية الصحية والطبية والإرشاد المهني^(١١٣). وأوصت الورقة المشتركة ١٧ فييت نام بأن تواصل إصلاح قانون الإجراءات الجنائية لضمان امتثاله المعايير الدولية^(١١٤).

٣٩ - ولاحظ معهد علوم الاقتصاد والقانون والإدارة أن مستوى التثقيف القانوني يظل منخفضاً في فييت نام، وأوصى فييت نام بأن تعزز الوعي القانوني عن طريق وسائل الإعلام^(١١٥).

٤٠ - وأفاد مركز البحوث والتدريب لتنمية المجتمع المحلي بأنه يوجد فساد متجذر وواسع النطاق في فييت نام. ويؤدي هذا الفساد إلى تدخل المؤسسات التجارية في الحياة العامة ويعوق إجراءات النظام القانوني الإداري^(١١٦).

٤١ - وأشار الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين إلى أن استراتيجية إصلاح القضاء الممتدة إلى عام ٢٠٢٠، تضمن، إلى جانب الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالمسائل الإجرائية، حماية أكبر من خلال تدابير مثل احترام مبدأ استقلال القضاء؛ واحترام الحق في الدفاع؛ ووضع مجموعة واسعة من سبل الانتصاف من القرارات القضائية؛ وإلزام القضاة بتقييم الأدلة المقدمة في المحكمة والمحصل عليها بالوسائل القانونية تقيماً صارماً^(١١٧).

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية^(١١٨)

٤٢ - أفادت الورقة المشتركة ١١ بأنه يتعين على الحكومة الفيتنامية إدخال تغييرات جوهرية على نظامها القانوني الحالي لحماية خصوصية المواطنين وحرية فكرهم وتعبيرهم^(١١٩). وأوصت الورقة المشتركة ١١ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٥ لمنح نظام محاكم الشعب سلطة الموافقة على جميع أنواع أوامر المراقبة و/أو رفضها^(١٢٠). ووفقاً للورقة المشتركة ٢٠ كثيراً ما يُتجج بالمادتين ١٠٩ و ١١٧ من قانون العقوبات لسجن المحامين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير^(١٢١). وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش، بإلغاء المواد ١٠٩ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ٣٣١ من قانون العقوبات، ومواءمته مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٢٢).

٤٣ - وأشارت لجنة السلام بفييت نام إلى أن تدفق المعلومات يخضع لرقابة وتحكم كليين. وعلاوة على ذلك، أنشأ الجيش الفيتنامي وحدة خاصة لمكافحة الآراء التي تُنشر على الإنترنت وتحالف مصالح الحزب السياسي^(١٢٣) المهيمن الذي يحتفظ، ووفقاً للورقة المشتركة ٧، بسيطرته على كل الشؤون العامة ويحظر إنشاء أو عمل الأحزاب السياسية المستقلة، ونقابات العمال، ومنظمات المجتمع المدني^(١٢٤). وأوصت الورقة المشتركة ٨^(١٢٥) ومنظمة فرونت لاين ديفاندر^(١٢٦) بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين والدينيين، فضلاً عن إجراء تحقيقات مستقلة في المضايقات التي يتعرض لها الناشطون.

٤٤ - ولاحظت منظمة أكساس ناو^(١٢٧) ومنظمة هيومن رايتس ووتش^(١٢٨) ولجنة السلام بفييت نام^(١٢٩)، أن الحكومة تواصل اعتقال وسجن المدونين والناشطين العاملين في مجال حقوق الإنسان. وحُكم على أكثر من ٢٠ شخصاً بالسجن لمدة لا تقل عن ٩ سنوات لنشرهم آراء تُشهر بحكومة فييت نام على الإنترنت^(١٣٠). وأعربت الورقة المشتركة ٨ عن قلقها إزاء القيود الشديدة التي فُرضت على حرية التعبير والإعلام منذ عام ٢٠١٤ وإزاء القمع الذي تعرض له الصحفيون والمدونون والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال السنوات الماضية^(١٣١). وأفادت الورقة المشتركة ٨ أيضاً بأن قانون الصحافة المعدل سنّ في عام ٢٠١٦^(١٣٢)، مع الحفاظ على سلطة الدولة على الصحافة^(١٣٣)، ومنع الصحفيين من الإبلاغ عن المسائل الحساسة سياسياً ونشر آراء تنتقد للدولة^(١٣٤).

٤٥ - وأفاد المجلس العالمي للسلام بأن الصحافة ووسائل الإعلام في فييت نام أصبحت متندى لتبادل الآراء بشأن أنشطة الدولة، وهو ما يساهم في مكافحة الفساد والأنشطة غير المشروعة في فييت نام^(١٣٥).

٤٦ - وأفادت الورقة المشتركة ١٥ بأن قانون الصحافة المنقح لا يعترف صراحة بالصحافة الخاصة^(١٣٦). وأوصت الورقة المشتركة ١٥^(١٣٧) والورقة المشتركة ٧^(١٣٨) ومنظمة هيومن رايتس ووتش^(١٣٩) باعتماد تشريعات تميز نشر صحف ومجلات مستقلة تابعة للقطاع الخاص، وبالتأكيد من أنه يمكن للصحفيين والمدونين العمل بحرية ودون خوف من تجريمهم وتهديدهم بسبب انتقاداتهم أو أنشطتهم التي تغطي مواضيع حساسة^(١٤٠).

٤٧ - وأشارت الورقة المشتركة ١١ إلى اندلاع مظاهرات شعبية في المدن الكبرى بفييت نام في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للاحتجاج على مشروع قانون الأمن السيبراني، ومشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة. وألقي القبض على مئات المتظاهرين^(١٤١). وأفادت الورقة المشتركة ١٩ بأن اعتماد قانون الأمن السيبراني هو محاولة من الحكومة لزيادة تشديد الرقابة على شبكة الإنترنت وشركات التكنولوجيا العالمية، وإجراء إضافي لقمع المعارضة^(١٤٢). وأفاد مركز الدراسات التايلندي بأن الحكومة تتحكم في حرية التعبير، وتستخدم لهذا الغرض قانون الأمن السيبراني إلى حد ما لإجبار الشركات على تسليم المعلومات الشخصية لمستخدمي شبكة الإنترنت^(١٤٣). وأوصت منظمة أكساس ناو بعدم حذف المحتويات على شبكة الإنترنت طالما أنه لم يثبت أنها غير مشروعة، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية^(١٤٤). وأوصت الورقة المشتركة ١١ بإلغاء أحكام قانون الأمن السيبراني التي تحظر "تشويه التاريخ، أو إنكار الإنجازات الثورية، [أو] تقويض التضامن الوطني"^(١٤٥). وقدمت منظمة هيومن رايتس ووتش^(١٤٦) والورقة المشتركة ١٥^(١٤٧) ومنظمة فريدوم ناو^(١٤٨) ومنظمة فرونت لاين ديفاندر^(١٤٩) توصية مماثلة.

٤٨ - وأوصت منظمة البحوث لتطوير الاتصالات بإنشاء آليات لتحسين إمكانية حصول الجمهور على المعلومات^(١٥٠).

٤٩ - وأشار صندوق التحالف الدولي من أجل الدفاع^(١٥١) ومنظمة إغاثة اللاجئين عبر البحر^(١٥٢) والورقة المشتركة ١٢^(١٥٣) والورقة المشتركة ٧^(١٥٤) ومنظمة التضامن المسيحي العالمي^(١٥٥) إلى تحكّم الحكومة في الأنشطة الدينية في فييت نام، كونهما سنت القانون الجديد المتعلق بالمعتقد الذي يُشدد المراقبة على الأنشطة الدينية. وفي عام ٢٠١٧، تعرض مئات المسيحيين والبوذيين للاضطهاد على يد مسؤولين حكوميين. ودُمّرت الأمتعة/المنازل الشخصية للضححايا وحُجزت ممتلكاتهم وتعرضوا للعنف الشديد والمحاکمات الصورية والموت. وأوصت منظمة التضامن المسيحي العالمي فييت نام بأن تضمن الوقف الفوري للتعذيب وسوء المعاملة، وعدم احتجاز المواطنين مع منع الاتصال^(١٥٦). وأوصى صندوق التحالف الدولي من أجل الدفاع فييت نام بأن تلغي جميع مقتضيات التسجيل المرهقة، وبأن تعاقب جميع أشكال العنف المرتكبة بدوافع دينية، وبأن ترفع الحظر عن الطوائف الدينية^(١٥٧). وأوصت منظمة إغاثة اللاجئين عبر البحر^(١٥٨) ومنظمة التضامن المسيحي العالمي^(١٥٩) بأن يكون تسجيل المنظمات الدينية اختيارياً لا إلزامياً، وذلك لإزالة العقبات والقيود المفروضة على الحق في حرية الدين أو المعتقد.

٥٠ - وأفادت لجنة تضامن الطوائف الكاثوليكية الفيتنامية بأن غالبية الكاثوليك الفيتناميين يثقون في الحكومة الشعبية وينتظرون أن تلبّي احتياجاتهم وفقاً للقوانين^(١٦٠). وأفادت الورقة المشتركة ١٠ بأن الحكومات المحلية والإقليمية استخدمت العنف ضد المسيحيين المهمومغ الذين رفضوا التخلي عن عقيدتهم^(١٦١) وأوصت بالتحقيق في جميع حوادث التخلي القسري عن المعتقد المبلغ عنها وبمقاضاة المسؤولين عن ذلك^(١٦٢). كما أفادت الورقة المشتركة ١٠ بأن الحكومة تذرّعت بالتنمية الاقتصادية لاستهداف المعابد البوذية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة^(١٦٣). وأفاد التحالف الفيتنامي لمناهضة التعذيب بأن جماعات متطرفة تجمعت بأعداد غفيرة واعتدت على قساوسة ورعية كاثوليك في حين لم تتدخل الشرطة لوقف ذلك^(١٦٤). وأوصى التحالف الإنجيلي العالمي بتعزيز روح الاحترام والتسامح، ووقف الدعاية الحكومية والإعلامية ضد الأقليات الدينية والمجموعات الدينية غير المعترف بها^(١٦٥).

٥١ - وأفادت الورقة المشتركة ٧ بأن الحكومة نفّذت جزئياً ست توصيات من أصل ٣٧ توصية قُدّمت في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني، ولم تنفّذ التوصيات الإحدى والثلاثين المتبقية. وسُجّلت ثغرات في أعمال الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحرية التعبير وفي حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمدوّنين^(١٦٦). وقدمت الورقة المشتركة ١٥ بياناً مماثلاً^(١٦٧). ولاحظت لجنة السلام بفييت نام أن قوات الأمن تتصدى للممارسة الحرة للحق في التجمع السلمي من خلال المضايقة والضرب والاعتقال التعسفي^(١٦٨). وأفادت منظمة فرونت لاين ديفاندر بأن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتجمعون خارج المحاكم أثناء محاكمات مدافعين آخرين يتعرضون للاعتقال الجماعي والاحتجاز التعسفي وعنف الشرطة^(١٦٩). وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام بأن تراعي، عند اعتماد قانون النقابات، توصيات هيئات المعاهدات والمقرر الخاص المعني بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والاستعراض الدوري الشامل^(١٧٠). كما أوصت الورقة المشتركة ١٥ بالتحقيق في ادعاءات الاستخدام المفرط للقوة في التصدي للمظاهرات والاحتجاجات^(١٧١).

٥٢ - وأوصت الورقة المشتركة ٥ بتعديل شروط ومعايير اختيار المرشحين للجمعية الوطنية ومجلس الشعب بغرض كفالة الحق في الترشح للانتخابات^(١٧٢). وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فييت نام بأن تجري إصلاحات قانونية لضمان انتخابات حرة ونزيهة^(١٧٣).

حظر جميع أشكال العبودية^(١٧٤)

٥٣ - لاحظ مركز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية أن الغالبية العظمى من النساء ضحايا الاتجار هن من نساء الأقليات الإثنية التي خضعت لتهميش كبير^(١٧٥).

الحق في الخصوصية والحياة الأسرية^(١٧٦)

٥٤ - أفادت منظمة أكساس ناو بأن الحكومة سنّت في عام ٢٠١٥ قانون أمن المعلومات الإلكترونية لضمان أن يكون جمع المعلومات الشخصية مرهوناً بموافقة الفرد^(١٧٧). وأوصت منظمة أكساس ناو الحكومة بعدم إجبار المنصات الإلكترونية على اتخاذ إجراءات من أجل الإفصاح عن بيانات المستخدمين أو اتخاذ غيرها من تدابير المراقبة، وبعدم مطالبتها بذلك^(١٧٨).

٥٥ - ولاحظت الورقة المشتركة ١٨ أن الفئات المحرومة والمهمشة تواجه عقبات في تسجيل المواليد^(١٧٩)، وأوصت فييت نام بأن تضمن تسجيل جميع المواليد^(١٨٠).

٥٦ - وأشار عدد من أصحاب المصلحة إلى أن الحكومة لا تعترف رسمياً بزواج مثلي الجنس ولا تُمنح للزوجين المثليين الحماية القانونية التي يتمتع بها الأزواج غير المثليين^(١٨١)، وأوصت فييت نام بأن تنص صراحة في قانون الزواج والأسرة على مشروعية زواج مثلي الجنس^(١٨٢).

٣ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية^(١٨٣)

٥٧ - لاحظت الورقة المشتركة ١٤ أن ثلثي مجموع العمال في فييت نام يعملون في القطاع غير الرسمي ولا يتمتعون بالحماية بموجب قوانين العمل. وأوصت بأن يشمل قانون العمل المنقح عمال القطاع غير الرسمي^(١٨٤).

٥٨ - وأفادت الورقة المشتركة ١٤ بأنه أحرز تقدم في هذا الصدد، لكن الحد الأدنى الحالي للأجور ما زال لا يغطي الاحتياجات المعيشية الدنيا. وأوصت بأن تكفل الأجور الدنيا الاحتياجات المعيشية الأساسية للعاملين وأسرهم وبأن تنفذ فييت نام التوصية ١٤٣-١٨٩ بشأن التخفيف من التفاوتات في الدخل^(١٨٥).

٥٩ - وذكرت الورقة المشتركة ١٥ أن حق العمال في تكوين النقابات والانضمام إليها بكل حرية لا يحظى بالاعتراف الواجب في دستور عام ٢٠١٣ وفي قانون النقابات^(١٨٦)، وأوصت بأن يُسمح للعمال بإنشاء نقابات مستقلة من اختيارهم والانضمام إليها بكل حرية^(١٨٧).

٦٠ - ولاحظ معهد البحوث التنموية في ميكونغ عدم وجود عمال مهرة. ويواجه العاملون في المناطق الحضرية صعوبات في الحصول على التدريب المهني وحماية العمال^(١٨٨).

الحق في مستوى معيشي مناسب^(١٨٩)

٦١ - أفاد الاتحاد العام لعمال فييت نام بأن أوّل ما يحق للمواطنين الفيتناميين والعاملين هو الحق في ظروف معيشية حسنة وظروف عمل آمنة^(١٩٠). وأشارت منظمة تضامن كل شعوب الهند^(١٩١) ولجنة السلام بفييت نام^(١٩٢) ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية^(١٩٣) إلى أن حكومة فييت نام نقّدت برامج عديدة أخرى بشأن الحد من الفقر، والأمن الغذائي،

والصحة العامة بغرض ضمان العدالة الاجتماعية. وأشارت لجنة تنسيق الديمقراطية والاشتراكية^(١٩٤) والرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح^(١٩٥) إلى أن فييت نام سجلت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق ببناء اقتصادها والحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة. وأفاد اتحاد المرأة الكوبية بأن النمو الاقتصادي سجّل ارتفاعاً بنسبة ٦ في المائة كمتوسط سنوي، وهو نمو ساهمت فيه المرأة مساهمة كبيرة^(١٩٦).

٦٢ - وحثت الورقة المشتركة ١٩ الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات التي قبلت بها خلال الجولة السابقة، ولا سيما التوصية ١٤٣-٢١٥: مكافحة الفقر في صفوف العمال المهاجرين^(١٩٧).

٦٣ - وأشارت رابطة الأشخاص المسنين إلى أن حوالي مليونين ونصف مليون شخص مسن كانوا يساهمون في الإنتاج المدر للدخل، لا سيما في المزارع والخدمات الزراعية^(١٩٨).

الحق في الصحة^(١٩٩)

٦٤ - أشارت منظمة فييت نام لضحايا العامل البرتقالي والديوكسين إلى أن برنامج التخلص من المواد الكيميائية السامة - العامل البرتقالي والديوكسين - في فييت نام يهدف إلى إصلاح البيئة المعيشية للسكان؛ وتوفير الرعاية الصحية للضحايا وإعطاء الأولوية لتحسين ظروف معيشة الضحايا وأسره^(٢٠٠). وقدم مجتمع الصليب الأحمر الفيتنامي بياناً مماثلاً^(٢٠١). ولاحظت منظمة فييت نام لضحايا العامل البرتقالي والديوكسين أن الحكومة تؤدي دوراً رئيسياً في تنظيم توفير الرعاية الصحية المجتمعية لضحايا المواد الكيميائية السامة عن طريق تمويل مشاريع الرعاية الصحية وتوفير التأمين الصحي بنسبة ١٠٠ في المائة^(٢٠٢).

٦٥ - وأوصت الورقة المشتركة ٤ بتوفير خدمات صحية آمنة وفعالة للأمم تستند إلى التقاليد والأعراف والقيم الثقافية ومختلف احتياجات المجتمعات الأقلية الإثنية^(٢٠٣).

٦٦ - وأبلغت الورقة المشتركة ١٦ عن الخطوات المتخذة من أجل اعتماد نهج قائم على الصحة إزاء تعاطي المخدرات^(٢٠٤). وأوصت فييت نام بتقديم خدمات الحد من الأضرار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز وفي المناطق النائية جداً^(٢٠٥).

٦٧ - ولاحظ مركز دعم المبادرات لتنمية المجتمعات بأنه على الرغم من أن الحكومة الفيتنامية أحرزت تقدماً كبيراً في الحد من تكلفة التأمين الصحي لا يزال الحصول على الرعاية الصحية أمراً غاية في الصعوبة، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا^(٢٠٦). وذكر معهد الدراسات الخاصة بالمجتمع والاقتصاد والبيئة أن فييت نام تهدف إلى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وأنها ستوقر العلاج بالحقن من فيروس نقص المناعة البشرية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٢٠٧).

الحق في التعليم^(٢٠٨)

٦٨ - أشارت الورقة المشتركة ١ إلى أن فييت نام حققت هدف تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وحسّنت البنية التحتية التعليمية^(٢٠٩). وأفادت لجنة السلام بفييت نام بأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على الصعيد الوطني هو ٩٨,٦٩ في المائة بالنسبة لفئة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة و ٩٧,٧٣ في المائة بالنسبة لفئة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٦٠ سنة^(٢١٠).

٦٩ - وأوصت الورقة المشتركة ١٥ فيبیت نام بأن تكفل التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان، وتضمن التعليم الجيد، وتوسّع نطاق برامج التعليم باللغة الأم والتعليم الثنائي اللغة الموجهة إلى الأقليات الإثنية^(٢١١). وأوصت الورقة المشتركة ١٨ بضمان حصول جميع الأطفال على التعليم، بغض النظر عن وضعهم في الوثائق^(٢١٢).

٧٠ - وأشارت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان^(٢١٣) والمجلس العالمي للسلام^(٢١٤) إلى أن فيبیت نام عزّزت التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ مركز التشاور الصحي والتنمية المجتمعية أن مشاريع حقوق الإنسان تحتاج إلى مزيد الدعم المالي من الحكومة، وأن الوكالات الحكومية جاهلة بمسائل حقوق الإنسان^(٢١٥).

٤ - حقوق أشخاص محددین أو فئات محددة

المرأة^(٢١٦)

٧١ - أفاد اتحاد كل نساء الصين^(٢١٧) ومركز التنمية الريفية المستدامة^(٢١٨) والرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح^(٢١٩) ومنظمة تضامن كل شعوب الهند^(٢٢٠) بأن فيبیت نام حققت إنجازات ملحوظة في مجال المساواة بين الجنسين، وبأن النساء تؤدي أدواراً مهمة في المجتمع. وذكرت لجان تنسيق الديمقراطية والاشتراكية أن ٢٨ في المائة من أعضاء البرلمان الفيتنامي هم من النساء^(٢٢١). وقدمت لجنة السلام بفیبیت نام رقماً مائتاً^(٢٢٢). وأشارت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان إلى أنه على الرغم من أن فيبیت نام تنص على المساواة بين الجنسين في القانون من خلال البرامج الحكومية، فإنها تواجه صعوبات في كفالة هذه المساواة^(٢٢٣). وأوصت الورقة المشتركة ٤ بتنقيح جميع القوانين واللوائح التمييزية على أساس جنسائي لامتثال المعايير الدولية لحقوق الإنسان^(٢٢٤). وأحاطت الورقة المشتركة ١ علماً بالاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (٢٠١١-٢٠٢٠)^(٢٢٥).

٧٢ - وأشار اتحاد كل نساء الصين^(٢٢٦) واتحاد النساء بفیبیت نام^(٢٢٧) إلى أن المرأة لا تزال تعاني من التمييز المهني والفجوة في الأجور بين الجنسين وتفضيل الذكور. وبيّن اتحاد كل نساء الصين أيضاً أن مستوى دخل المرأة الريفية واستفادتها من الضمان الاجتماعي منخفض. وأوصى هذا الاتحاد بفیبیت نام بأن تواصل تضيق الفجوة في الأجور بين الجنسين وزيادة دخل المرأة ومساعدتها على التمتع بحقوق متساوية مع باقي المواطنين^(٢٢٨). وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بأن يضمن قانون العمل المنقح قدراً كبيراً من المساواة بين الجنسين^(٢٢٩) وأوصت الورقة المشتركة ٥^(٢٣٠) والورقة المشتركة ١٤^(٢٣١) والورقة المشتركة ٤^(٢٣٢) بإدراج تعريف محدد بشأن "التحرش الجنسي" وبعتماد عقوبات ضد هذا النوع من التحرش في مكان العمل.

٧٣ - وأوصى مركز التنمية الريفية المستدامة بأن تواصل حكومة فيبیت نام تيسير المشاريع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وأن تنهض باتحاد النساء؛ وأن تخلق المزيد من الفرص للمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل إسماع صوتها^(٢٣٣).

٧٤ - ولاحظ اتحاد النساء بفیبیت نام أن فرص وصول النساء الريفيات ونساء الأقليات الإثنية والنساء المحرومات إلى تكنولوجيا المعلومات والتعليم وخدمات الرعاية الصحية والتدريب المهني محدودة^(٢٣٤).

- ٧٥- وأفادت الورقة المشتركة ٦ بأن فييت نام تملك قوانين بشأن العنف الأسري وغيره من أشكال العنف بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، لكن يبدو أنها غير فعالة جداً لأن معدل الإدانات المترتبة عليها منخفض جداً^(٢٣٥). وقدم اتحاد نساء فييت نام بياناً مماثلاً^(٢٣٦). وأوصت الورقة المشتركة ٦ بتحسين فعالية ووددية نظام القضاء وخدمات الدعم فيما يتعلق بالعنف الجنساني، وبالتأكد من أن عدد مراكز الإيواء الموجودة يلبي احتياجات ضحايا العنف^(٢٣٧).
- ٧٦- ولاحظ اتحاد المرأة الكوبية أن الحكومة عملت وفقاً لإجراءات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يمكن المرأة الفيتنامية من المشاركة في تنمية الأمة^(٢٣٨).

الأطفال^(٢٣٩)

- ٧٧- أشارت الورقة المشتركة ٢ إلى أن فييت نام سنت قانوناً جنائياً جديداً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو ما أدى إلى تعزيز حماية الطفل عن طريق تجريم مجموعة واسعة من السلوكيات المتصلة بالاستغلال الجنسي للأطفال وتطبيق عقوبات أكثر صرامة على زواج الأطفال والاتجار بهم^(٢٤٠). وأوصت الورقة المشتركة ٢ باتخاذ تدابير تشريعية لرفع السن القانونية للطفل إلى ١٨ عاماً، تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، وبتعديل جميع الأحكام ذات الصلة، ولا سيما في القانون الجنائي الجديد، لحماية جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة من الاستغلال الجنسي والاتجار^(٢٤١). وحثت الورقة المشتركة ١٩ الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقبولة في الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل بشأن الاتجار بالأطفال^(٢٤٢).
- ٧٨- وأشار مركز البحوث والتدريب لتنمية المجتمع المحلي إلى أن الأطفال في فييت نام يتعرضون للاعتداءات، بما فيها الاعتداءات الجنسية^(٢٤٣). وأوصت الورقة المشتركة ٢ بمواصلة وضع برامج لتعافي الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي وإعادة إدماجهم، وبضمان حصولهم على تعويضات^(٢٤٤). وأوصت الرابطة الفيتنامية لحماية حقوق الطفل بنشر وتعزيز التشريعات المتعلقة بالطفل؛ وبتعديل الأحكام المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال^(٢٤٥).
- ٧٩- وأشار مركز الدراسات المعني بالتنمية المستدامة إلى أن فييت نام حققت إنجازات فيما يتعلق بمشاركة الشباب في الحياة السياسية. وفي عام ٢٠١٦، دعت وزارة التخطيط والاستثمار العديد من القادة الشباب إلى التعبير عن آرائهم بشأن السياسات الجديدة على شبكة الإنترنت^(٢٤٦). وأشارت الرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح إلى أن فييت نام أنشأت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ أول مجلس للأطفال^(٢٤٧). وأحاطت الورقة المشتركة ١ علماً ببرنامج تعزيز حق الطفل في المشاركة في المسائل المتصلة بخطة الطفولة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠^(٢٤٨).
- ٨٠- ولاحظت الرابطة الفيتنامية لحماية حقوق الطفل أنه في حين يتحسن رفاه الأطفال، ما زالت هناك تحديات تعترض أعمال حقوق الطفل المتعلقة بالوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الطبية في المناطق الريفية.
- ٨١- ولاحظت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال أن قانون الطفل لعام ٢٠١٦ يتضمن رسالة واضحة مفادها أن جميع أشكال العقوبة البدنية محظورة، وإن كانت أشكالاً خفيفة. وعلى الرغم من أن فييت نام تحظر العقوبة البدنية في المدارس وفي النظام الجنائي، فهي لا تحظرها صراحة في المنزل وفي أماكن الرعاية البديلة والنهارية^(٢٤٩).

الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٥٠)

٨٢ - لاحظ مركز التنمية الصحية المستدامة^(٢٥١) ومركز البحوث وتطوير القدرات المعني بالإعاقة^(٢٥٢)، أن رئيس الوزراء أنشأ اللجنة الوطنية المعنية بمسألة الإعاقة وصادق على خطة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦. وأوصى مركز التنمية الصحية المستدامة بزيادة الميزانية المخصصة للسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما على المستوى المحلي^(٢٥٣).

٨٣ - وأوصت رابطة دعم الفيتناميين ذوي الإعاقة والأيتام بتشجيع التواصل والتثقيف وبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ القوانين المتصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل؛ وبمنع سوء معاملة الأطفال والتمييز ووصم الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعزيز الدعم المقدم إلى المنظمات العاملة في هذا الميدان، وزيادة الموارد المستثمرة لفائدة الأطفال^(٢٥٤).

الأقليات والشعوب الأصلية^(٢٥٥)

٨٤ - أكدت الورقة المشتركة ١٨ أن الأقليات الإثنية والدينية تواجه تمييزاً كبيراً^(٢٥٦). ولاحظ مركز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وجود تفاوتات متزايدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقليات الإثنية وباقي الفئات السكانية. ويرتفع مستوى انتشار الفقر بين الأقليات^(٢٥٧). وأشار المركز أيضاً إلى أن جميع أفراد الأقليات الإثنية يحملون الجنسية الفيتنامية وأن الدستور يعترف بتساوي جميع الأشخاص في الحقوق. وتتولى وكالة على صعيد الوزارة، هي اللجنة المعنية بشؤون الأقليات الإثنية، إدارة شؤون هذه الأقليات^(٢٥٨).

٨٥ - وأشارت مؤسسة فييت نام للسلام والتنمية إلى أن الحكومة كانت تركز على تضيق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات الإثنية من خلال خططها وسياساتها، وعلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والتعليم، والحصول على المعلومات، والمعايير الصحية الوطنية^(٢٥٩). وأوصى مركز الدراسات التايلندي باتخاذ تدابير ترمي إلى الحد من التفاوت الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في مناطق وجود الأقليات^(٢٦٠).

٨٦ - ولاحظ مركز الدراسات التايلندي أن حكومة فييت نام لم تعترف بعد بالتايلنديين كسكان أصليين. ولا تشارك الأقلية التايلندية في الحكم: فالحكومة تستغل أراضي وموارد السكان التايلنديين وتدفع لهم مقابل ذلك تعويضات قليلة. وأوصى المركز فييت نام بأن تعطي السكان التايلنديين الحق في تقرير المصير؛ وبأن تسمح لمجتمعات الأقليات بالمشاركة في عمليات صنع القرار، وبأن تستحدث آليات فعالة للتعويض عن فقدان الأراضي وسبل الرزق^(٢٦١).

٨٧ - وأفاد اتحاد خمير كامبوتشيا - كروم^(٢٦٢) ومنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة^(٢٦٣) بأن حكومة فييت نام لا تعترف بهوية السكان خمير - كروم كسكان أصليين، من خلال التحكم في أنشطتهم الدينية، وتعليمهم، واقتصادهم المحلي، ووصولهم إلى النظام الصحي. وأوصى الاتحاد فييت نام بأن تعترف بالخمير - كروم كسكان أصليين؛ وبأن تسمح للمدارس العامة بتدريس ثقافة ولغة الخمير - كروم؛ وبأن تسمح للخمير - كروم بتنظيم أنشطة دينية؛ وبأن توّجّر نظام رعاية صحية مجانياً وعادلاً لفائدة مرضى الخمير - كروم^(٢٦٤).

٨٨ - وأوصت الورقة المشتركة ١٨ فييت نام بأن تضمن حقوق الإنسان دون تمييز، ولا سيما أفراد أقليات إثنية ودينية مثل مجتمعي همونغ ومونتانيار^(٢٦٥).

- ٨٩ - وأشارت لجنة السلام بفييت نام إلى أن ٨٦ عضواً برلمانياً (١٧,٣ في المائة) من مجموع أعضاء الجمعية الوطنية الرابعة عشرة (٢٠١٦-٢٠٢١) ينتمون إلى أقليات إثنية^(٢٦٦).
- ٩٠ - وأوصى اتحاد المزارعين بفييت نام الحكومة بأن تكتفٍ دورات تدريب الموظفين المعنمين بالشؤون الإثنية والدينية وتعزيز معارفهم بشأن العلاقات العامة وتعبئة الناس^(٢٦٧).
- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً^(٢٦٨)
- ٩١ - أوصت الورقة المشتركة ١٨ فييت نام بأن تنظم حملات بشأن إصدار الوثائق والتسجيل المدني لمساعدة الناس على الحصول على الجنسية، ولا سيما سكان المناطق الحدودية والمناطق النائية^(٢٦٩).
- ٩٢ - وأشارت الورقة المشتركة ١٨ إلى نظام تسجيل الإقامة الذي يتضمن قيوداً ويحدد إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والوصول إلى الأراضي والمرافق العامة^(٢٧٠). وأوصت فييت نام بإصلاح هذا النظام^(٢٧١). وأوصت الورقة المشتركة ١٤ بالقضاء على التمييز ضد العمال المهاجرين فيما يخص الحصول على الخدمات العامة^(٢٧٢).
- ٩٣ - وأشارت الورقة المشتركة ٩ إلى أنه في عام ٢٠١٧ كان يوجد ١٣٤ ٠٠٠ عامل فييتنامي مهاجر في الخارج، بمن فيهم حوالي ٤٠ في المائة من الإناث. وتعمل معظم النساء المهاجرات كعاملات منزليات^(٢٧٣).

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

Civil society

Individual submissions:

AAPSO	Afro Asian People's Solidarity Organization (El Cairo, Egypt);
ADF International	Alliance Defending Freedom International, (Vienna, Austria);
AI	Amnesty International, London (United Kingdom);
AIPF	AIP Foundation, (Hanoi, Vietnam);
AIPSO	All India's People Solidarity Organization (New Delhi, India)
AN	Access Now, (New York, United States);
ASVDO	Association in Support of Vietnamese Disability and Orphans (Hanoi, Viet Nam);
BPSOS	Boat People SOS (Falls Church, Virginia, the United States of America);
CCDS	Committees of Correspondence for Democracy and Socialism, (San Francisco, the United States of America);
CECR	Center for Environment and Community Research (Hanoi, Viet Nam)
CHD	Center for health Consultation and Community Development, (HCM City, Vietnam);
CPAPD	Chinese People's Association for Peace and Disarmament,
CSDM	The Center for Sustainable Development in Mountainous Areas, (Hanoi, Vietnam);
CSDS	Center for Sustainable Development Studies, (Hanoi, Vietnam);
CSHRS	China Society for Human Rights Studies, (Beijing, China);
CSV	The Committee for Solidarity of Vietnamese Catholics, (Hanoi, Vietnam);
CSW	Christian Solidarity Worldwide, (New Malden, United Kingdom);
CWDF	All-China Women's Federation, (Beijing, China);
DDR	Disability Research and Capacity Development Centre (Ho Chi Mihn, Viet Nam);

FLD	Front Line Defender (Dublin, Ireland);
FMC	Federacion de Mujeres Cubanas, Havana (Cuba);
FN	Freedom Now (Washington DC, the United States of America);
GIEACPC	Global Initiative to end All Corporal Punishment of Children (London, United Kingdom);
HRW	Human Rights Watch (Geneva, Switzerland);
ICAN	International Campaign to Abolish Nuclear Weapons;
IELM	Institute of Economics, Law and Management, (Hanoi, Viet Nam);
ISCUF	Indian Society For Cultural Cooperation & Friendship, (New Delhi, India);
iSEE	Institute for Studies of Society, Economy and Environment, (Hanoi, Viet Nam);
KKF	Khmers Kampuchea-Krom Federation, (Pennsauken, United States);
LIV	Legal Initiatives for Viet Nam, (Taipei City, Republic of China);
MDRI	Mekong Development Research Institute (Hanoi, Viet Nam);
NNIA	National Network of Indochina Activists; (New York, the United States of America);
RED	Communication Research on Development Communication, (Hanoi, Viet Nam);
REPRIEVE	Reprieve, (London, United Kingdom);
RTCCD	Research and Training Center for Community Development, (Hanoi, Viet Nam);
SCDI	Center for Supporting Community Development Initiatives, (Hanoi, Viet Nam);
SRD	Sustainable Rural Development, (Hanoi, Viet Nam);
TSC	Tai Studies Center, (Des Moines, the United States of America);
UNPO	Unrepresented Nations & Peoples Organization, (The Hague, The Netherlands)
UNJC	National Union of Jurists of Cuba, (Havana, Cuba)
VACR	Vietnam Association for Protection of Child's Rights (Hanoi, Viet Nam);
VAE2019	Hoinguoicaotoui, Hanoi, Viet Nam);
VAVA	Hoi Nan nhan chat doc da cam/Dioxin Viet Nam, (Hanoi, Viet Nam);
VAPC	Vietnamese Abroad PEN Centre (Toronto, Canada);
VBF	Viet Nam Bar Federation (Hanoi, Viet Nam);
VFU	Viet Nam Farmers' Union (Hanoi, Viet Nam);
VGCL	Viet Nam General Confederation of Labour (Hanoi, Viet Nam);
VIETHEALTH	Sustainable Health Development Center (Hanoi, Viet Nam);
VN-CAT	Viet Nam Coalition Against Torture (Sugar Hill, the United States of America);
VNCR	Viet Nam Red Cross Society (Hanoi, Viet Nam);
VPAFW	Viet Nam for Progress (Town of Mount Royal, Quebec, Canada);
VPDF	Viet Nam Peace and Development Foundation (Hanoi, Viet Nam);
VPC	Viet Nam Peace Committee (Hanoi, Viet Nam);
VWU	Viet Nam Women Union (Hanoi, Viet Nam);
WEA	World Evangelical Alliance, Geneva (Switzerland);
WARECOD	Water Resources Conservation and Development (Hanoi, Viet Nam);
WPC	World Peace Council (Athens, Greece).
<i>Joint submissions:</i>	
JS1	Joint submission 1 submitted by: Asociacion Cubana de las Naciones Unidas, La Habana, (Cuba);
JS2	Joint submission 2 submitted by: ECPAT International and Vietnam Association for Protection of Child's Rights, Bangkok, (Thailand);

- JS3 **Joint submission 3 submitted by:** Kaleidoscope Australia Human Rights Foundation, Institute for Studies of Society, Economics and the Environment, Clayton Victoria (Australia);
- JS4 **Joint submission 4 submitted by:** Center for Education Promotion and Empowerment of Women, Inclusive Development action, Research center for Gender, Family and Environment in Development, Women Who Make a Difference Hanoi, (Viet Nam);
- JS5 **Joint submission 5 submitted by:** Center for Education Promotion and Empowerment of Women (CEPEW), IDEA - Inclusive Development action (IDEA), LEA - LGBTQ Education Activists, Research center for Gender, Family and Environment in Development (CGFED), Hanoi, (Viet Nam);
- JS6 **Joint submission 6 submitted by:** Gender-based Violence Prevention Network Vietnam, Hanoi (Viet Nam);
- JS7 **Joint submission 7 submitted by:** CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, VOICE: Voice Vietnam Civil Society Forum Human Rights Foundation, Johannesburg (South Africa);
- JS8 **Joint submission 8 submitted by:** Vietnam UPR 2019 Working Group, Sacramento (The United States of America);
- JS9 **Joint submission 9 submitted by:** Coalition of NGOs for UPR-Country Vietnam: The Research Centre for Gender, Family and Environment in Development (CGFED), The International POPs Elimination Network (IPEN), Supporters for the Health and Rights of Workers in the Semiconductor Industry (SHARPS), Korea Trans-National Corporation Watch (KTNC Watch), Hanoi, (Viet Nam);
- JS10 **Joint submission 10 submitted by:** Boat People SOS, Inc., Falls Church, VA, (The United States of America);
- JS11 **Joint submission 11 submitted by:** Coalition to Abolish Modern-day Slavery in Asia, Independent Journalist Association of Vietnam (IJAVN) and Boat People SOS (BPSOS), Falls Church, VA, (The United States of America);
- JS12 **Joint submission 12 submitted by:** International Federation of Human Rights, Vietnam Committee on Human Rights, Paris (France);
- JS13 **Joint submission 13 submitted by:** Next GEN, Hanoi, (Viet Nam);
- JS14 **Joint submission 14 submitted by:** Mnet and its partners: Institute for Development and Community Health (LIGHT); Center for Development and Integration (CDI); Research Center for Gender-Family and Community Development (GFCD); Institute for Research on Policy, Law and Development (PLD) Vietnam Justice Support Association for the Poor (VIJUSAP); Social Work and Community Development Research Centre (SDRC); Center for family support and community development (CFSCD). Other NGO partners include Research Centre for Gender, Family and Environment in Development (CGFED) and Human Rights Space (HRS), Dich Vong Hau, (Viet Nam);
- JS15 **Joint submission 15 submitted by:** Human Rights Space, The Cooperation Group for Governance and Public Administration Reform, Hanoi, (Viet Nam);
- JS16 **Joint submission 16 submitted by:** Harm Reduction International, London (the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
- JS17 **Joint submission 17 submitted by:** Legal Initiatives for Vietnam, ACAT France, Davis, (The United States of America);
- JS18 **Joint submission 18 submitted by:** Boat People SOS Statelessness Network Asia Pacific Institute on Statelessness and Inclusion, Eindhoven (The Netherlands);
- JS19 **Joint submission 19 submitted by:** Covenants Watch, Environmental Jurists Association, Taiwan Association for

Human Rights, Vietnamese Migrant Workers and Brides Office, Taipei (China);
 JS20 **Joint submission 20 submitted by:** Lawyers for Lawyers (L4L) Lawyers' Rights Watch Canada, Amsterdam (The Netherlands);

² The following abbreviations are used in UPR documents:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination;
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights;
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR;
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights;
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR;
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty;
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women;
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW;
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment;
OP-CAT	Optional Protocol to CAT;
CRC	Convention on the Rights of the Child;
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict;
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography;
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure;
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families;
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities;
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD;
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

³ For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras. 143.1-143.30.

⁴ JS15, para. 1. See also JS8, para. 34, JS15, para. 8 and JS17, para. 47.

⁵ JS19, para 7.

⁶ JS14, para. 2(b).

⁷ AI, page 5.

⁸ AI, page 7.

⁹ JS4, para. 31.

¹⁰ JS9, page 1.

¹¹ A/HRC/26/6, Recommendation 143.16

¹² JS2, page 5.

¹³ JS18, para. 31.10. See also JS18, paras. 10 and 4.

¹⁴ JS9, page 7.

¹⁵ JS14, para. 2(b). See also JS14, paras. 11(a), 14(d), 15(a) and 19(a).

¹⁶ HRW, page 3.

¹⁷ JS7, para 6.1.

¹⁸ JS14, para. 2(b). See also JS14, paras. 11(a), 14(d), 15(a) and 19(a).

¹⁹ JS9, page 6.

²⁰ UNPO, page 9.

²¹ JS12, para 61.

²² JS14, para. 3.

²³ JS15, para. 2.

²⁴ AI, page 5.

²⁵ FLD para 21.

²⁶ JS4, para. 31.

²⁷ JS13, p. 13.

²⁸ FLD para 21.

²⁹ WEA, para.14.

³⁰ JS15, para. 2.

³¹ AI, page 5.

³² ICAN p.1.

³³ For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras. 143.31-143.46, 143.51-143.53, 143.66-143.76, 143.78-143.79, 143.173 and 174.

- 34 A/HRC/26/6, paras. 143.36, 143.37, 143.38 and 143.39.
- 35 JS15, para. 3. See also JS15, para. 1.
- 36 JS4, para. 31.
- 37 JS15, para. 4.
- 38 ISCUF, pp. 1 – 3.
- 39 JS15, para. 1.
- 40 VNAPC, pp. 2 – 5.
- 41 VNAPC, pp. 7 – 8.
- 42 VBF, para 4.
- 43 JS12, para 54.
- 44 JS10, para.3-5.
- 45 WEA, para 20.
- 46 JS7, para 6.1.
- 47 WEA, paras.10 and 19.
- 48 WEA, para 8.
- 49 UNPO, page 9.
- 50 JS9, page 3.
- 51 JS7, para 6.1.
- 52 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.86, 143.88.
- 53 JS5, page 1.
- 54 JS5, page 1.
- 55 JS15, para. 6. See also JS15, para. 27.
- 56 JS14, para. 4(a). See also A/HRC/26/6, para. 143.86.
- 57 JS3, para. 1.2.
- 58 JS3, para. 1.3.
- 59 iSEE, pp. 1 – 3.
- 60 JS15, para. 27. See also JS3, para. 3.1.
- 61 iSEE, paras. 23 – 25.
- 62 iSEE, para. 22.
- 63 JS3, p. 4 and para. 4.1(a). See also JS13, p. 4 and JS15, para. 27.
- 64 JS6, para 4.2.
- 65 JS16, para. 2. See also JS16, para. 27.
- 66 VAE2019, page 3.
- 67 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.77, 143.216-143.218, 143.226 and 227.
- 68 National Network of Indo China Activists para 24
- 69 AIP, p. 2.
- 70 AI, pages 3 and 5.
- 71 JS19, para.22.
- 72 CECR, p. 2.
- 73 WARECOD, paras 1 and 3
- 74 AAPSO, page 1
- 75 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.89-143.118, 143.136 and 137
- 76 REPRIEVE, pp. 2 – 6.
- 77 AI, page 4, see also JS16, para. 8.
- 78 AI, page 6.
- 79 JS15, para. 8. See also JS17, para. 11.
- 80 JS17, paras. 4 and 22 and JS16, p. 5, para. a). See also JS17, para. 47 and JS15, para. 8; AI, pages 6 and 7; JS12, para.62.
- 81 JS15, para. 8. See also JS17, para. 47.
- 82 JS16, p. 5, para. a). See also JS17, para. 47.
- 83 VN-CAT, page 2.
- 84 VPAFW, page 1.
- 85 WEA, para.25.
- 86 FLD. para 16.
- 87 TSC, page 1.
- 88 AI, pages 5 and 6.
- 89 BPSOS, para 34.
- 90 CSW, para 31.
- 91 HRW, page 2.
- 92 FN p.5.
- 93 JS12, para 51.
- 94 AI, page 6.
- 95 BPSOS, page 2, para.12.
- 96 VN-CAT, page 5.

- 97 JS16, para. 13.
 98 JS17, para. 42.
 99 JS12, para 57.
 100 UNPO, page 9.
 101 JS8, para. 38.
 102 JS16, para. 19. See also JS16, para. 25.
 103 JS16, para. 19.
 104 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras. 143.50, 143.127-143.135.
 105 VPDF, para.1.
 106 JS15, para. 11.
 107 JS20, p. 9.
 108 HRW, page 2.
 109 HRW, page 5.
 110 VN-CAT, page 2.
 111 BPSOS, para 36.
 112 VN-CAT, page 6.
 113 VPDF, para 9.
 114 JS17, para. 47.
 115 IELM, pp. 2 – 3.
 116 RTCCD, pp. 1 – 2.
 117 UNJC, para. 5.
 118 For relevant recommendations A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.139-143.172, 143.175-143.179, 143.219.
 119 JS11, para.40.
 120 JS11, para 40 (b).
 121 JS20, para. 15.
 122 HRW, page 2.
 123 VNAPC, pp. 2 – 4; See also JS8, para.22.
 124 JS7, para 2.2.
 125 JS8, para. 38.
 126 FLD para 21.
 127 Access Now, paras. 12 – 15.
 128 HRW, page 1.
 129 VNAPC, pp. 2 – 4.
 130 Access Now, paras. 12 – 15.
 131 JS8, para. 3. See also JS8, para. 26 and JS20, para. 10.
 132 JS8, para. 13. See also JS15, para. 13.
 133 JS8, para. 13. See also JS8, para. 12 and JS15, para. 13.
 134 JS8, para. 16.
 135 WPC, page 3.
 136 JS15, para. 13.
 137 JS15, para. 13.
 138 JS7, para 6.3.
 139 HRW, page 3.
 140 JS7, para 6.3.
 141 JS11, para.7.
 142 JS19, para.21.
 143 TSC, page 1.
 144 Access Now, para. 16., and para. 20.
 145 JS11, para 40 (g)
 146 HRW, page 3.
 147 JS15, para. 12.
 148 FN p.5.
 149 FLD para 21.
 150 RED Communication, chapter III, para.4.
 151 ADF, paras. 3 – 20.
 152 BPSOS, para.15.
 153 JS12, paras 37 and 38.
 154 JS7, para 2.8.
 155 CSW, p. 6.
 156 CSW, p. 6.
 157 ADF, p. 5.
 158 BPSOS, para 32.
 159 CSW, para 30.

- 160 CSVC, page 2.
161 JS10, para 39.
162 JS10, rec. 5.
163 JS10, para 34.
164 VN-CAT, page 4.
165 WEA, para.22. See also JS10, para 34.
166 JS7, para 1.7.
167 JS15, para. 16.
168 VNAPC, pp. 2 – 6.
169 FLD, para 7.
170 JS15, para. 16. See also JS15, p. 11.
171 JS15, para. 19.
172 JS5, page 3.
173 JS15, para. 15.
174 For relevant recommendations A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.122-143.126.
175 CSDM, p. 3.
176 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.138.
177 Access Now, p. 2.
178 Access Now, p. 5.
179 JS18, para. 30.
180 JS18, para. 31.8.
181 JS3, para. 3.13. See also JS3, paras. 1.3(d) and 3.15, JS13, para. 1.1 and JS15, para. 26.
182 JS3, p. 6 and para. 4.1(f). See also JS13, p. 6 and JS15, para. 27.
183 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.180 and 181.
184 JS14, para. 4.
185 JS14, para. 14. See also JS14, para. 15 and A/HRC/26/6, para. 143.189.
186 JS15, para. 17. See also JS14, para. 17.
187 JS15, para. 17.
188 DRI, p. 6.
189 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.57, 143.187-143.190, 143.220-143.223, 143.225.
190 VGCL, section I.
191 AIPSO, page 4.
192 VPC, para 4.
193 AAPSO, page 1.
194 CCDS, p. 2.
195 CPAPD, para. 6.
196 FMC, para.3.
197 JS19, para 7.
198 VAE2019, page 7.
199 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.191 and 192.
200 VAVA, page 1.
201 VNRC, page 2.
202 VAVA, page 2.
203 JS4, para. 23.
204 JS16, para. 10.
205 JS16, p. 5, para. f).
206 SCDI, pp. 1 –4.
207 iSEE, paras. 20 – 21.
208 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.58-143.65, 143.193-143.204, 143.224.
209 JS1, para 12.
210 VPC, para 5.
211 JS15, para. 22.
212 JS18, para. 31.9.
213 CSHRS, para. 9.
214 WPC, page 2.
215 CHD, para. 8.
216 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.80-143.85, 143.87, 143.119.
217 CWDF, paras. 1 – 6.
218 SRD, page 1.
219 CPAPD, para. 5.
220 AIPSO, page 4.
221 CCDS, p. 2.

- 222 VPC, para. 7
223 CSHRS, para. 8.
224 JS4, para. 4.
225 JS1, para 16.
226 CWDF paras. 7 – 8.
227 VWU, para 9.
228 CWDF paras. 7 – 8.
229 JS14, para. 6.
230 JS5, page 6.
231 JS14, para. 12.
232 JS4, para 18.
233 SRD, pp. 1 –2.
234 VWU, para 9.
235 JS6, para 3.10.
236 VWU, para 9.
237 JS6, para 4.6 and 4.7
238 FMC, para.5.
239 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.47-143.49, 143.54-143.56, 143.120 and 121.
240 JS2, para.22.
241 JS2, page 8.
242 JS19, para 14.
243 RTCCD, p. 3.
244 JS2, page 11.
245 VACR, pp. 2 –6.
246 CSDS, pp. 2 – 3.
247 CPAPD, para. 5.
248 JS1, para 17.
249 GIEACPC, para 2.1 and 2.6.
250 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.205 and 206.
251 Viethealth, page 2.
252 DRD p.2.
253 Viethealth, page 2.
254 ASVDO, page 6.
255 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.207-143-214.
256 JS18, para. 15.
257 CSDM, p. 3.
258 CSDM, para 5.
259 VPDF, para.10.
260 TSC, pp. 4 –5.
261 TSC, pp. 5 –6.
262 KKF, pp. 1 –5.
263 UNPO, pages 2-7, 9.
264 KKF, page 5.
265 JS18, para. 31.4.
266 VPC, para 7.
267 VFU, Section II, para.1.
268 For relevant recommendations see A/HRC/26/6/Add.1, paras.143.215.
269 JS18, para. 31.5.
270 JS18, para. 17.
271 JS18, para. 31.6. See also JS14, para. 9.
272 JS14, para. 9.
273 JS9, page 2.
-